

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والسبعون

جنيف، 17-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد **

موجز

في عام 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 7,1 في المائة، بعد انكماشه بنسبة 11,3 في المائة في عام 2020 بسبب الجائحة واستمرار التدابير التقييدية في ظل الاحتلال. وعكس النمو تأثيرات قاعدية منخفضة وأخفق في تعويض الدخل المفقود في عام 2020، إذ ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 أدنى من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 5,1 في المائة في عام 2019. وقد تعيد الانتعاش بفعل انخفاض المعونة الأجنبية؛ وبفعل تأثير العملية العسكرية في قطاع غزة في أيار/مايو 2021؛ ووجود أزمة مالية مطوّلة.

فالاحتلال يشوه الاقتصاد الفلسطيني ويفرض انحسار الزراعة وتراجع التصنيع. فقد استمرت المستوطنات في التوسع وبلغ هدم الأصول الفلسطينية في الضفة الغربية في عام 2021 أعلى مستوى له منذ خمس سنوات. وساءت الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، وازداد انعدام الأمن الغذائي، وظلت البطالة مرتفعة، وهبط أكثر من ثلث الأسر المعيشية إلى ما تحت خط الفقر. وفي الوقت نفسه، تعمقت التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وهي تبعية اقتصادية وتجارية وتبعية عمل باهظة التكلفة.

* ليس في التسميات والخرائط المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية المعزب عنها في قرار مجلس الأمن 1397 (2002) وقرار الجمعية العامة 19/67 (2012).

** لا يجوز للصحافة أن تقتبس محتويات هذا التقرير قبل الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش من يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر.



الرجاء إعادة الاستعمال

وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى نشوء أزمة مالية عميقة اتسمت بانخفاض حاد في مساعدات المانحين، وبفجوة كبيرة في التمويل، وبتراكم الديون المحلية والمتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية والتي يُحتمل أن تزعزع الاستقرار.

وفي أيار/مايو 2021، تعرضت غزة لعملية عسكرية كبيرة ألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية المحطّمة بالفعل. وكان أكثر من نصف القوى العاملة عاطلين عن العمل في عام 2021، وكان 83 في المائة من العمال يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور، وجرى تصنيف 60 في المائة من السكان على أنهم فقراء.

أولاً - انتعاش متفاوت

- 1- منذ عام 2020، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة عدة موجات من الجائحة، استجابت لها الحكومة الفلسطينية عن طريق الأخذ بتدابير إغلاق متفاوتة الشدة والمدة. وأعقب ذلك انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي؛ فانكمش اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 11,3 في المائة في عام 2020، وهو ثاني أكبر انكماش منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994.
- 2- ولم يكن التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة في الأرض الفلسطينية المحتلة فريداً من نوعه، ولكن الحواجز المنهجية المفروضة تحت الاحتلال والافتقار إلى حيز السياسة المالية والنقدية اللازم قد حرما الحكومة الفلسطينية من أدوات السياسة العامة المتاحة في البلدان الأخرى للتخفيف من حدة التداعيات وللتعجيل بالانتعاش. وقد تجاوز تأثير الجائحة الفقراء؛ إذ أبلغت 72 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية عن خسائر في الدخل، بالمقارنة بنسبة 57 في المائة من الأسر المعيشية في غزة. وفي الوقت نفسه، ازداد انعدام الأمن الغذائي من 9 إلى 23 في المائة في الضفة الغربية ومن 50 إلى 53 في المائة في غزة⁽¹⁾.
- 3- وبعد حملات التطعيم والانخفاض في الحالات، جرى تخفيف القيود تدريجياً وسار النشاط التجاري سير الهويناء إلى وضعه المعتاد. وفي عام 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,1 في المائة، غير أن هذا النمو لم يكن كافياً للتعويض عن الدخل المفقود في عام 2020. وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 أقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2016 وأقل بنسبة 5,1 في المائة من مستوى ما قبل الجائحة في عام 2019.
- 4- وكان نطاق الانتعاش محدوداً بسبب ما حدث من انخفاض في المساعدات الخارجية، وبسبب العملية العسكرية في غزة في أيار/مايو 2021، والأزمة المالية التي طال أمدها. وقد تركز الانتعاش الجزئي في الضفة الغربية، بمعدل نمو بلغ 7,8 في المائة. وتخلفت غزة عن ذلك، إذ بلغ معدلها 3,4 في المائة، واتسع التباين الإقليمي. وباستثناء الزراعة، تحسن الأداء في جميع القطاعات. ونمت القيمة المضافة في قطاعات التشييد والصناعة والخدمات بنسب 8، و5,5، و5 في المائة على التوالي. بيد أن القطاع الزراعي انكمش بنسبة 3 في المائة، ما وسع من نطاق الاتجاه الهبوطي الطويل الأجل⁽²⁾.
- 5- ومع تلاشي الآثار القاعدية المنخفضة التي دعمت النمو في عام 2021، فإذا استمر الوضع الراهن، فمن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3 في المائة في الأجل المتوسط، وهو ما يكفي بالكاد لمواكبة النمو السكاني المتزايد ويعني ضمناً ضعف أسواق العمل وركود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾. بيد أن تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من عام 2022 قد تثبت التوقعات تثبيتاً أكيداً على الجانب السلبي.

(1) World Bank, 2022, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee, May (البنك الدولي، 2022، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، أيار/مايو).

(2) Palestinian Monetary Authority and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), 2021, The performance of the Palestinian economy during 2021, as well as the economic forecasts for the year 2022 (سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022)، متاح على الرابط: <https://pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4148>. ملاحظة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي قد جرى زيارتها في تموز/يوليه 2022.

(3) المرجع نفسه.

6- وكان التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة أدنى من 2 في المائة في السنوات الأخيرة، وأصبح سلبياً في عام 2020 بسبب الجائحة. بيد أنه مع الانتعاش الجاري حالياً، ظهر من جديد تضخم متواضع في الأسعار، عند معدل 1,2 في المائة في عام 2021. ومع الارتفاع العالمي الأخير في أسعار الطاقة والغذاء، يُحتمل أن يزداد كل من الضغوط التضخمية وانعدام الأمن الغذائي في عام 2022، وخاصة وأن معظم القمح المستهلك في الأرض الفلسطينية المحتلة يُستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر إسرائيل. ويمثل انخفاض عدد السياح من الاتحاد الروسي، ثالث أكبر مجموعة من الزوار إلى الضفة الغربية، أثراً سلبياً آخر من الآثار التبعية للحرب في أوكرانيا.

7- والأزمة الاقتصادية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، المتجذرة في الاحتلال، تسبق الجائحة زمنياً. وظل الدخل المتوسط يتجه اتجاه نزولياً منذ عام 2016. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,2 في المائة في عام 2021، بالمقارنة بعام 2020 (انظر الجدول)، ولكن هذا عبارة عن تأثير قاعدي منخفض أعقب انكماشاً بنسبة 13,5 في المائة في عام 2020. وفي عام 2021، ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ليس فقط دون المستوى الذي كان قد بلغه في عام 2019، ولكن أيضاً دون مستواه في عام 2011، ما يعكس فترة عقد من الآفاق السياسية التي تزداد سوءاً وفرص التنمية الضائعة. فنصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بالمقارنة مع نظرائه في المنطقة، قد بلغ، على أساس تعادل القوة الشرائية، 394 5 دولاراً، أي ما يعادل 47 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، و58 في المائة في لبنان، و57 في المائة في الأردن، و14 في المائة في إسرائيل⁽⁴⁾.

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

	2021*	2020	2019	2014	2010	2006	2002	1999	1995	
أداء الاقتصاد الكلي ⁽¹⁾										
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	7,1	11,3-	1,4	0,2-	5,8	1,0-	12,5-	8,3	7,1	
الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات)	18 037	15 532	17 059	13 990	9 682	5 348	3 556	4 271	3 283	
الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)	21 435	18 107	19 717	15 472	10 281	5 771	3 775	5 025	3 723	
الدخل القومي الإجمالي المتاح (بملايين الدولارات)	23 615	19 941	21 726	17 138	12 272	7 062	4 826	5 398	4 122	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)	3 655	3 234	3 641	3 357	2 559	1 578	1 182	1 553	1 427	
الدخل القومي الإجمالي للفرد، الاسمي (بالدولار)	4 344	3 770	4 208	3 713	2 718	1 703	1 255	1 827	1 618	
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	4,2	13,5-	1,2-	2,5-	3,1	4,0-	15,0-	4,8	0,2-	
نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	6,6	15,1-	0,9-	1,2-	0,6	2,7-	16,4-	4,6	0,7	
السكان والعمالة										
السكان (بالملايين) ^(ب)	5,41	5,10	4,98	4,55	4,05	3,61	3,23	2,96	2,34	
البطالة (النسبة المئوية) ^(ج)	26,0	36,0	33,0	26,9	23,7	23,7	31,2	12,0	18,2	
مجموع العمالة (بالآلاف)	1 034	956	1 010	913	743	636	452	588	417	
في القطاع العام	208	201	210	209	178	147	105	103	51	
في إسرائيل والمستوطنات	145	125	133	107	78	55	42	135	68	

(4) انظر الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD>.

* 2021	2020	2019	2014	2010	2006	2002	1999	1995	
التوازن المالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)									
23,5	22,1	20,3	20,1	19,9	25,0	8,2	23,4	13,0	الإيرادات الصافية من المتأخرات/إيرادات التخليص الجمركي المحتجزة
29,1	30,8	25,6	29,6	31,8	42,6	28,0	22,1	15,0	النفقات الجارية
30,4	32,6	27,6	31,5	36,4	48,3	34,2	29,3	25,1	مجموع النفقات
7,0-	10,5-	7,3-	11,4-	16,5-	23,3-	26,0-	5,9-	12,1-	الرصيد الإجمالي (أساس الالتزام)
21,3	23,5	16,4	15,8	19,4	20,4	21,1	20,0	..	الدين العام ^(د)
التجارة الخارجية									
1 789	1 141	1 545	1 405	1 991	1 291	1 051	373	400	صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)
2 775	2 336	2 631	2 320	1 639	1 046	478	752	562	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
8 382	7 189	8 376	6 929	5 793	5 263	2 234	3 364	2 441	واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
5 607-	4 853-	5 746-	4 610-	4 154-	4 218-	1 756-	2 612-	1 879-	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
37,3-	34,6-	36,3-	33,0-	42,9-	78,9-	49,4-	61,2-	57,2-	الميزان التجاري (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
4 188-	3 373-	3 788-	2 869-	2 737-	1 887-	886-	1 598-	922-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
23,2-	21,7-	22,2-	20,5-	28,3-	35,3-	24,9-	37,4-	28,1-	الميزان التجاري مع إسرائيل (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
71,2	66,8	63,9	63,0	59,9	46,3	56,9	67,5	83,5	تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/مجموع تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية (بالنسبة المئوية) ^(د)
3,2	3,2	3,4	3,1	2,7	2,3	1,9	3,8	4,2	تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/مجموع التجارة الإسرائيلية (بالنسبة المئوية) ^(د)

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومصدر البيانات عن التجارة مع إسرائيل هو المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

* تقديرات أولية.

- (أ) في عام 2019، نقح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات الحسابات القومية اعتباراً من عام 2004 فصاعداً.
- (ب) باستثناء أرقام السكان، فإن جميع البيانات تستثني القدس الشرقية، نظراً إلى عدم تمكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من الوصول إلى المدينة.
- (ج) في عام 2019، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تطبيق المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لإحصائيي العمل. واستقرار معدل البطالة في السنوات القليلة الماضية هو انعكاس لضعف المشاركة في سوق العمل.
- (د) يشمل الديون المحلية والخارجية ولكن ليس المتأخرات أو الديون الحكومية المستحقة لصندوق المعاشات التقاعدية.
- (هـ) تشير البيانات التجارية الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع، وإلى الخدمات غير المتعلقة بعوامل الإنتاج والمتعلقة بها.

ألف - استمرار أزمات الفقر والبطالة

8- على الرغم من الانتعاش الاقتصادي في عام 2021، ظلت البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مرتفعة، إذ بلغت 26 في المائة. ففي غزة، ظل أكثر من نصف القوة العاملة عاطلين عن العمل، وبلغ متوسط الأجر 48 في المائة من نظيره في الضفة الغربية، وحصل 83 في المائة من العاملين على أقل من الحد الأدنى للأجور الشهرية (435 دولاراً). وفي الضفة الغربية، بلغت نسبة البطالة 17 في المائة، مع حصول 7 في المائة من القوة العاملة على أقل من الحد الأدنى للأجور، ما يعني ضمناً أن 28 في المائة من العاملين الفلسطينيين يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور⁽⁵⁾.

(5) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2021أ، المراقب الاقتصادي 67، متاح على الرابط:

<https://mas.ps/publications/5958.html>

9- وتترجم مستويات البطالة المرتفعة والأجور المنخفضة إلى فقر أعمق وأوسع نطاقاً. وتشير آخر دراسة استقصائية للإنفاق والاستهلاك الفلسطيني (2016/2017) إلى أن 29,3 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر البالغ 5,5 دولارات في اليوم. بيد أن عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي تشير إلى أن ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور اقتصادي وجائحة قد زاد الفقر إلى 35,6 في المائة من السكان⁽⁶⁾. وفي غزة، يعيش 60 في المائة من السكان تحت خط الفقر. أما الفلسطينيون في القدس الشرقية فهم مهمشون ويعانون من مستويات مرتفعة من الفقر على الرغم من أنهم يخضعون بالكامل لإدارة إسرائيل. ففي عام 2019، جرى تصنيف 72 في المائة من الفلسطينيين في القدس الشرقية على أنهم فقراء، بالمقارنة بـ 26 في المائة من الإسرائيليين⁽⁷⁾.

10- وهذه الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المزمنة يلخصها مستوى البطالة المرتفع، حتى مع وجود مستوى منخفض من المشاركة في القوى العاملة (44 في المائة) وقطاع غير رسمي كبير يمثل 60 في المائة من القوة العاملة ويتلقى فيه معظم العاملين أقل من الحد الأدنى للأجور. وتفسر هيمنة العمالة غير الرسمية المنخفضة الأجر السبب في تصنيف كثير من الفلسطينيين العاملين على أنهم فقراء.

11- وفي بيئة من الأزمات الأمنية والتعرض للصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية المتكررة، يكون الفلسطينيون عرضة حتى لحدوث انخفاضات صغيرة في الإنفاق والدخل. فمن شأن انخفاض الإنفاق في الضفة الغربية بنسبة 5 في المائة أن يزيد الفقر بنسبة تصل إلى 16 في المائة، كما أن حدوث انخفاض بنسبة 15 في المائة يمكن أن يزيد الفقر بنسبة تصل إلى 50 في المائة⁽⁸⁾.

باء - اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على العمل غير المستقر في إسرائيل والمستوطنات

12- من شأن القدرة الضعيفة للاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص العمل، في ظل الاحتلال، أنها لا تترك خياراً أمام نسبة كبيرة من العمال سوى البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات. وقد تسارع في السنوات الأخيرة ميل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أمد بعيد إلى أن تكون بمثابة خزان للعمالة الرخيصة لاقتصاد إسرائيل. فقد زادت العمالة في إسرائيل والمستوطنات بأكثر من الضعف منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الرغم من استبعاد القوى العاملة في غزة من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 2007. ويُستخدَم أغلبية الفلسطينيين كعمال غير مهرة في مجالات التشييد والزراعة وصيد الأسماك والحراجه والتعدين والمحاجر والتصنيع المنخفض التكنولوجيا.

13- وبحلول أوائل عام 2022، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات 153 000 عامل، أي خمس القوى العاملة النشطة في الضفة الغربية⁽⁹⁾. ويولد العمل في إسرائيل والمستوطنات دخلاً كبيراً للعمال من الضفة الغربية، الذين يكسبون ما يقرب من 3 مليارات دولار سنوياً، أي نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. ونتيجة لذلك، يعتمد اقتصاد الضفة الغربية على الدخل المكتسب في إسرائيل والمستوطنات لدعم الطلب الكلي في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

(6) البنك الدولي، 2022.

(7) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2021، آفاق التنمية في فلسطين، متاح على الرابط: https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/04/22/development-report-eng-1650653647.pdf

(8) A Atamanov and N Palaniswamy, 2018, West Bank and Gaza: Poverty and shared prosperity diagnostic 2011–2017, World Bank

(9) Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2022, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، 2022، تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، أيار/مايو).

14- ويعاني الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات من عجز في سمات العمل اللائق، بما في ذلك المسافات الطويلة إلى العمل، والانتظار الطويل عند المعابر، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، وعدم ملائمة أوضاع العمل. فضلاً عن ذلك، أدى نظام تصاريح العمل إلى استغلال العمال الفلسطينيين من جانب السماسرة وأصحاب العمل الذين يتمتعون بسلطة لا موجب لها. وتقدر منظمة العمل الدولية أن السماسرة يكسبون أكثر من 119 مليون دولار في صورة أرباح سنوية عن طريق نظام التصاريح⁽¹⁰⁾.

15- وتشير الأبحاث التجريبية إلى أن استخدام العمال في إسرائيل والمستوطنات يؤدي إلى مجموعة متنوعة من التأثيرات السلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني⁽¹¹⁾. فهذه العمالة تقوض القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني عن طريق تثبيط الحافز على الاستثمار في رأس المال البشري، وخفض المعارض من المهارات، وزيادة الأجور المحلية دون تحقيق نمو مقابل في الإنتاجية. فضلاً عن ذلك، فإن هذه العمالة لا يمكن التنبؤ بها وغير مستقرة وحساسة للآزمات السياسية والأمنية. وهي لا يمكن أن تكون بديلاً عن تجديد شباب سوق العمل الفلسطينية عن طريق رفع الحصار عن غزة ورفع جميع القيود الاقتصادية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

جيم - الكهرباء والمياه: التبعية، والعجز، وارتفاع التكلفة

16- توجد فجوات كبيرة في إمدادات المياه، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدر بنحو 33 و102 مليون متر مكعب سنوياً، على التوالي⁽¹²⁾. ولذلك يجب على الفلسطينيين استيراد المياه من إسرائيل بتكلفة مرتفعة، ومع ذلك لا يزال العرض أقل من الطلب في كل من الضفة الغربية وغزة. وفي الضفة الغربية، تمثل المياه 8 في المائة من الدخل المتوسط للأسر المعيشية الفلسطينية، وهو أعلى بكثير من المعايير العالمية. وفي الوقت نفسه، تدفع الأسر المعيشية الفقيرة غير المتصلة بشبكة المياه ما يصل إلى 17 في المائة من دخل الأسرة المعيشية لشراء المياه⁽¹³⁾. وفي المتوسط، يقل الاستهلاك اليومي للمياه من جانب الفلسطينيين المتصلين بشبكة مياه عن الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية كما أنه يبلغ نحو ثلث معدل الاستهلاك اليومي للمياه في إسرائيل⁽¹⁴⁾.

17- وهذا العجز في المياه لا يؤدي إلى تقييد التنمية الزراعية فحسب، بل يؤثر أيضاً على الصحة العامة ويحد من فرص النمو في الصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق إزالة الروابط الأمامية والخلفية التي يحتمل أن تكون مهمة.

18- ولا تنتج الأرض الفلسطينية المحتلة سوى 3 في المائة من الكهرباء المستهلكة وتستورد 90 في المائة من إسرائيل. ولذلك فإن تكلفة الكهرباء تعكس تعريفة شركة الكهرباء الإسرائيلية، وهي واحدة من أعلى التعريفات في المنطقة. والعواقب واضحة بالنسبة إلى المنتجين الفلسطينيين والأسر المعيشية الفلسطينية، التي تتفق 9 في المائة من النفقات على الكهرباء، وهو معدل يبلغ ضعف مثيله في مصر ولبنان وثلاثة أمثال مثيله في الأردن⁽¹⁵⁾.

(10) International Labour Organization, 2020, The situation of workers of the occupied Arab territories (منظمة العمل الدولية، 2020، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة)، متاح على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_norm/-relconf/documents/meetingdocument/wcms_745966.pdf

(11) J Agbahey, K Siddig and H Grethe, 2016, Access to Israeli labour markets: Effects on the West Bank economy, available at <https://econpapers.repec.org/paper/agsiamf16/243992.htm>

(12) Office of the Quartet, 2022, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 2022، تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، أيار/مايو.

(13) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2021

(14) انظر الرابط: <https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2020/12/2020.11.30-Country-Profile-Palestine.pdf>

(15) المرجع نفسه.

19- وقد تجاوز الطلب على الكهرباء في الضفة الغربية 1 200 ميغاواط ومن المتوقع أن يزيد بأكثر من 270 ميغاواط سنوياً بحلول عام 2030. وفي غزة، أدى الحصار والتدمير المتكرر للبنية التحتية ونقص الوقود إلى نقص كبير في الكهرباء؛ ويتجاوز متوسط الطلب 400 ميغاواط، وتصل ذروة الطلب بشكل روتيني إلى 550 ميغاواط، في حين أن العرض هو في حدود 190 ميغاواط، ويلبي 48 و35 في المائة من متوسط الطلب وذروته، على التوالي. ونحو 63 في المائة من إمدادات الكهرباء في غزة تُستورد من إسرائيل؛ وتورد محطة توليد الكهرباء في غزة المقدار الباقي⁽¹⁶⁾.

20- ويحد نقص الكهرباء في غزة من توافرها إلى نصف يوم وهو ما يقوّض تقديم الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة والصرف الصحي. ويجب أن تعمل المستشفيات بأقل بكثير من طاقتها الاستيعابية في سياق الطلب المتزايد على الخدمات بسبب الجائحة والقيود المفروضة على السفر لطلب الرعاية الطبية خارج غزة، وكذلك بسبب العمليات العسكرية. وأدى هذا النقص أيضاً إلى إلقاء مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الصحة العامة وغلة صيد الأسماك وإمكانيات الترفيه.

دال - ضعف القدرة التنافسية، وانحسار الزراعة، وتراجع التصنيع، وتراجع التنمية

21- لا تزال غزة تحت الحصار منذ عام 2007؛ أما في الضفة الغربية، فتحتفظ السلطة القائمة بالاحتلال بنظام صارم من القيود الإدارية والمادية المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، بما في ذلك نظام التصاريح، ومئات نقاط التفتيش الدائمة والطيارة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق، والخنادق.

22- ويحرم الاحتلال المنتجين الفلسطينيين من الوصول دون عوائق إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وهو أمر لا بد منه لاقتصاد صغير، يتألف مما يزيد قليلاً عن 5 ملايين نسمة، مع ضعف القوة الشرائية. فضلاً عن ذلك، يقسم الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني إلى ثلاث مناطق منفصلة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مع إيجاد مزيد من التفتت داخل الضفة الغربية. والنتيجة الحاصلة هي اقتصاد جزر منعزلة، تقترب بعض مناطقه من الاكتفاء الذاتي، مع اختزال آحاد المناطق إلى حالات صغيرة الحجم من انعدام الكفاءة ومن عدم القدرة على الاستعادة من وفورات الحجم.

23- وفي معرض وصول الفلسطينيين إلى الأسواق الداخلية والخارجية، فإنهم يواجهون تكاليف إضافية ناجمة عن طرق النقل الأطول والأكثر تكلفة، وعمليات التفتيش الأمني، والتأخيرات، ورسوم التخزين. وهذه التكاليف الإضافية تُضعف القدرة التنافسية للمنتجين وتحول دون تحقيق فوائد من التجارة الدولية ومن الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

24- ويؤدي التكيف مع القيود المفروضة في ظل الاحتلال إلى ترسيخ الاعتماد على الاستيراد والمساعدات ويعزز قطاعاً تصديرياً ضعيفاً يتسم بدرجة مرتفعة من التركيز وانخفاض المحتوى التكنولوجي، حيث يبلغ نصيب 10 منتجات كثيفة العمالة ثلثي مجموع الصادرات. ويتسم الهيكل الإنتاجي المشوه الناتج عن ذلك والموجه نحو الداخل بنصيب أكبر لقطاع السلع (الخدمات) غير القابلة للتداول ونصيب أصغر لقطاع السلع القابلة للتداول (الزراعي والصناعي). وفي الوقت نفسه، يجري الجزء الأكبر من توليد فرص العمل في أنشطة ذات إنتاجية عمل منخفضة، تصل أحياناً إلى خمس إنتاجية القطاعات الأفضل أداءاً⁽¹⁷⁾.

(16) مكتب المجموعة الرباعية، 2022.

(17) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2021ب.

25- ويختلف النصيب المتنامي لقطاع الخدمات عن نصيب مثيله في الاقتصادات الإقليمية المقارن بها ولا يتوافق مع مستوى التنمية الفلسطيني. ويعكس هذا التشويه الهيكلي عملية تكيف، مرهونة بالمسار، مع القيود المفروضة في ظل الاحتلال، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على قطاع السلع القابلة للتداول. ويحد هذا التكيف من آفاق النمو لأن قطاع السلع القابلة للتداول المحدود عادة ما يكون لديه نمو أعلى في الإنتاجية وقدرة أكبر على الابتكار وتوليد فرص عمل أكثر احتراماً للكرامة وأفضل أجراً.

26- ومما يزيد من ضعف القدرة التنافسية الفلسطينية الافتقار إلى عملة وطنية واستخدام الشيكال الجديد، الذي يعكس سعر صرفه احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً ومستوى تنميته. وفضلاً عن ذلك، فإن استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات يمارس ضغوطاً تصعيدية على الأجور المحلية دون تحقيق مكاسب مقابلة في الإنتاجية. وكون اثنين من أهم الأسعار في أي اقتصاد هما إما يتحددان بالكامل (سعر الصرف) أو إلى حد كبير (الأجور) في إسرائيل هو أمر يزيد من تقييد القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

27- وتشكل الضفة الغربية مصدر جميع الصادرات الفلسطينية تقريباً. فقد انخفضت الصادرات من غزة فعلياً إلى الصفر في ظل الحصار. وفي الوقت نفسه، لا تزال الواردات مرتفعة (47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021) ويجري تمويل معظمها عن طريق التحويلات المالية والمساعدات والدخل المتولد من العمل في إسرائيل والمستوطنات. ولم تغطّ الصادرات سوى ثلث فاتورة الواردات، ما أدى إلى عجز تجاري كبير في عام 2021 (37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم. وتفسر القدرة التنافسية المخنوقة للمنتجين الفلسطينيين كل جانب من جانبي العجز التجاري، أي المستويات المنخفضة للصادرات وفاتورة الواردات الكبيرة.

28- وبالحمد من إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأسواق العالمية، يضمن الاحتلال تبيعهم التجارية العميقة لإسرائيل، ما يحول دون تحقيق مزايا يُحتمل أن تكون كبيرة من تنوع الشركاء التجاريين. ولم تتجح جهود الحكومة الفلسطينية لتنويع الشركاء التجاريين على الرغم من الاتفاقات التي تمنح الفلسطينيين وصولاً مميّزاً إلى الأسواق الكبيرة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، وكذلك لدى أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية. وفي عام 2021، كان نصيب إسرائيل يبلغ 72 في المائة من التجارة الفلسطينية، في حين كان نصيب السوق الفلسطينية من التجارة الإسرائيلية الكلية 3 في المائة فقط.

29- وفضلاً عن ذلك، فإن التكاليف الإضافية المفروضة في ظل الاحتلال تضع المنتجين الفلسطينيين في وضع غير موافٍ بشكل صارخ بالمقارنة بالمنافسين في إسرائيل الذين يتمتعون بحرية الوصول إلى الأسواق الفلسطينية وفقاً لبنود بروتوكول باريس⁽¹⁸⁾، والذين نجحوا بالتالي في الاستحواذ على جزء كبير من السوق الفلسطينية. وفي عام 2021، تجاوز العجز التجاري الثنائي الفلسطيني مع إسرائيل 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن الحدود السهلة الاختراق وأنشطة التهريب تشير إلى أن هذا العجز قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

30- والقيود المفروضة على الحركة تعرقل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والإغاثة الإنسانية وتثال من حق الشعب الفلسطيني في التمتع بحقوقه في الصحة والعمل والتعليم والعيش الكريم، من بين حقوق الإنسان الأخرى. وتتأثر النساء على نحو غير متناسب بهذه القيود، التي تقوّض حقوقهن في المشاركة المتساوية في سوق العمل وتغوق وصولهن إلى الخدمات الصحية والتعليمية. كما تواجه النساء

(18) الوثيقة A/49/180، المرفق الرابع، 'بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني'.

مخاوف إضافية تتعلق بالسلامة أثناء التحرك في طريق العمل وعند نقاط التفتيش، ما يؤدي بالعديد منهم إلى العمل من المنزل أو بالقرب من المنزل أو إلى البقاء عاطلات عن العمل.

31- وعلى الرغم من أن النساء الفلسطينيات يتمتعن بمعدلات تعليم أفضل وسنوات دراسة أكثر بالمقارنة بالرجال، ففي عام 2021، كانت 54 في المائة من النساء عاطلات عن العمل بالمقارنة بـ 30 في المائة من الرجال و35 في المائة من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً). وفي الوقت نفسه، تكسب النساء في المتوسط 20 سنتاً من الدخل القومي الإجمالي مقابل كل دولار يكسبه الرجال. ويرجع جزء كبير من فجوة العمالة والدخل المرتبطة بنوع الجنس إلى المهنة مباشرة.

32- وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوّه هيكلي عميق، عن طريق انحسار الزراعة على المدى الطويل، وتراجع التصنيع، وتراجع التنمية. ففي الفترة 1994-2021، في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل، انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 12,1 إلى 6,5 في المائة، وانخفض نصيب الصناعات من 22 إلى 12 في المائة، وارتفع نصيب الخدمات من 60 إلى 77 في المائة. وفي غزة، حدث ركود في نصيب الزراعة، وانخفض نصيب الصناعات من 22 إلى 7 في المائة، وارتفع نصيب الخدمات من 61 إلى 78 في المائة. وفي الضفة الغربية، انخفض نصيب الزراعة من 13,6 إلى 5,8 في المائة، وانخفض نصيب الصناعات من 22 إلى 13 في المائة، وارتفع نصيب الخدمات من 59 إلى 76 في المائة⁽¹⁹⁾.

33- وتشمل العقبات التي تعترض التنمية الزراعية: مصادرة الأراضي والمياه؛ وفرض قيود على استيراد المدخلات والأسمدة؛ وتدمير المنشآت الزراعية والمحاصيل. كما أن المنطقة "ج"، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتحتوي على أغنى الأراضي والموارد الطبيعية، لا تزال واقعة تحت الاحتلال، وتسيطر المستوطنات على 85 في المائة من موارد المياه. وفي الوقت نفسه، يحتجز الجدار العازل 10 في المائة من الأراضي الزراعية للضفة الغربية في المنطقة الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر (المقابل لحدود حزيان/يونيه 1967)، أو منطقة التماس.

34- ويحد الجدار العازل ونظام التحكم المرتبط به من وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي داخل المنطقة ويعملان على تكبد خسائر كبيرة في الإنتاجية والإنتاج. وعلى سبيل المثال، يعمل الجدار العازل على جعل أشجار الزيتون في منطقة التماس لا تحقق سوى نصف إنتاجية الأشجار على الجانب الآخر⁽²⁰⁾. ولم يكن أداء القطاع الزراعي ضعيفاً على المستوى الإجمالي فحسب، بل تأخرت الإنتاجية أيضاً بشكل كبير عن الاقتصادات المماثلة بها في المنطقة ولا تشكل سوى جزء صغير من مثيلاتها في إسرائيل على الرغم من الأحوال المناخية وأحوال التربة المتطابقة تقريباً. وعلى سبيل المثال، تبلغ الغلة لكل منطقة في الأرض الفلسطينية المحتلة نحو 43 في المائة من تلك الموجودة في إسرائيل ونصف تلك الموجودة في الأردن⁽²¹⁾.

35- وفي غزة، أنشأت السلطة القائمة بالاحتلال "منطقة عازلة" تمتد من 300 إلى 1 500 متر من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، وتغطي زهاء 17 في المائة من المساحة الكلية لغزة، وتجعل من المتعذر على المنتجين الفلسطينيين الوصول إلى أكثر من 35 في المائة من الأراضي الزراعية⁽²²⁾.

(19) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2021ب؛ والبنك الدولي، 2022.

(20) الوثيقة TD/B/67/5.

(21) الأونكتاد، 2015، قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(22) انظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/>

36- ودمرت العملية العسكرية التي وقعت في غزة في أيار/مايو 2021 الأراضي الزراعية، والمحاصيل، والبساتين، وحظائر المواشي، والصوبات الزراعية، وأشجار الفاكهة، ومرافق التخزين، والقوارب، ومعدات الصيد، والأعمال الزراعية، وقنوات الري، ونظم ضخ المياه. وتعرضت الصوبات الزراعية لأكبر قدر من الضرر، والذي سيكون له آثار كبيرة بسبب غلة محاصيلها الأعلى في سياق محدودة الوصول إلى الأرض والمياه⁽²³⁾. وسيطول أمد تعافي الزراعة في غزة إذا استمرت القيود المفروضة في ظل الاحتلال على استيراد المعدات والمواد الأساسية.

هاء - توسيع المستوطنات ووصول هدم الأصول الفلسطينية إلى ذروته

37- استمر التوسع في المستوطنات في عام 2021. بيد أن الأمم المتحدة قد أكدت، في العديد من القرارات، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أن إنشاء المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان يوجد أكثر من 138 مستوطنة تعترف بها حكومة إسرائيل و150 "بؤرة استيطانية" غير معترف بها. وعلى الرغم من أن البؤر الاستيطانية غير قانونية اسمياً بموجب القانون الإسرائيلي، فإنها، لجميع المقاصد والأغراض، مستوطنات يُسمح بوجودها على الرغم من أن أكثر من ثلثها قد بُنيت كلياً أو جزئياً على أراضٍ اعترفت حكومة إسرائيل بأنها مملوكة ملكية خاصة للفلسطينيين. ويجري توفير الأمن للبؤر الاستيطانية، فضلاً عن البنية التحتية المتطورة التي توفرها الحكومة، ويجري لاحقاً إضفاء الطابع النظامي على بعضها كجزء من المستوطنات الرسمية⁽²⁴⁾.

38- ويتعرض الفلسطينيون في المنطقة "ج" لعنف المستوطنين، بما في ذلك تدمير المباني السكنية والإنسانية، والاعتداء البدني، والترهيب، واستخدام الذخيرة الحية، واقتلاع الأشجار والمحاصيل وتدميرها، وتخريب المعدات الزراعية والممتلكات الخاصة. وفي بعض الحالات، تقوم المستوطنات بتصرف مياه الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، ما يتسبب في التلوث وإلحاق الضرر بالمياه والأشجار المنتجة. وفي عام 2021، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعلى مستوى لعنف المستوطنين منذ عام 2005، ما قوض قدرة الفلسطينيين على القيام بالأعمال الزراعية الأساسية والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وأسفر نحو 500 هجوم من جانب المستوطنين عن سقوط قتلى وجرحى ووقوع أضرار واسعة النطاق للممتلكات.

39- وتسيطر السلطة القائمة بالاحتلال سيطرة كاملة على المنطقة "ج"، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية. ومن الصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لبناء مباني للسكن أو لممارسة أنشطة اقتصادية أو لبناء بنية تحتية مثل الطرق وشبكات المياه والطاقة. وفي الفترة 2010-2020، جرى رفض أكثر من 96 في المائة من جميع الطلبات المقدمة من الفلسطينيين للحصول على تصاريح للبناء لأغراض البنية التحتية أو الإسكان أو الصناعة أو الزراعة⁽²⁵⁾. وفي الفترة 2019-2020، ارتفع معدل الرفض إلى أكثر من 99 في المائة.

(23) Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2021, *Impact of the May Conflict Escalation on the Agricultural Area in the Gaza Strip*, Rome (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021، تأثير تصاعد النزاع في أيار/مايو على المنطقة الزراعية في قطاع غزة، روما).

(24) B'Tselem, 2021, *State Business: Israel's Misappropriation of Land in the West Bank Through Settler Violence*, Jerusalem (بتسيلم، 2021، أعمال الدولة: اختلاس إسرائيل للأراضي في الضفة الغربية عن طريق عنف المستوطنين، القدس).

(25) Save the Children, 2021, *Hope Under the Rubble: The Impact of Israel's Home Demolition Policy on Palestinian Children and Their Families*, London.

40- وعلى الرغم من أن الحصول على تصاريح للبناء يكاد يكون مستحيلاً، فإنه إذا جرى بناء هيكَل من الهياكل بدون ترخيص، كما هو الحال في كثير من الأحيان، تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بهدمه. ومنذ بداية الاحتلال في عام 1967، هدمت السلطة القائمة بالاحتلال 28 000 منزل فلسطيني ودمرت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي⁽²⁶⁾.

41- وكثيراً ما يُجبر المالكون على هدم ممتلكاتهم، على نفقتهم الخاصة، لتجنب قضاء مدة معينة في السجن ودفع غرامات مالية كبيرة. ففي عام 2021، ازدادت عمليات الهدم الذاتي في القدس الشرقية زيادة كبيرة. والهدم هو تجربة مأساوية مستتلة للقوة تقتلع المجتمعات وتبقى ندوبها لدى الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطفال.

42- وفي عام 2021، بلغ هدم الأصول الفلسطينية في الضفة الغربية أعلى مستوى له في خمس سنوات؛ إذ هُدم 911 مبنى، ما أدى إلى تشريد 1209 فلسطينيين⁽²⁷⁾. ولم تُستثنِ البنايات الممولة من المانحين؛ وجرى هدم 140 من الأصول الإنسانية، بما في ذلك المباني السكنية والمعيشية الممولة من الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه⁽²⁸⁾. ويتعرض كثير من المباني لتهديد مستمر بالهدم.

43- وفي القدس الشرقية، صادرت السلطة القائمة بالاحتلال 57 في المائة من الأراضي لصالح المستوطنات والبنية التحتية العامة، وحُرم الفلسطينيون من الوصول إلى 30 في المائة أخرى من المدينة. ويُسمح للفلسطينيين بالبناء على 13 في المائة فقط من المنطقة، والكثير منها مُستخدَم بالفعل⁽²⁹⁾. وهذه القيود التمييزية المتعلقة بقواعد استخدام الأراضي تُجبر الفلسطينيين على العيش في جيوب مكتظة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب واضحة على الصحة والعافية.

44- وهذه القيود وعمليات الهدم وعنف المستوطنين تخلق أوضاعاً معيشية لا تطاق تؤدي إلى تفاقم بيئة قسرية تضغط على الفلسطينيين لمغادرة المنطقة "ج" وإفساح المجال لمزيد من التوسع في المستوطنات. وهذا يخلق "حقائق دائمة على الأرض"، بما في ذلك عن طريق الضم الفعلي بواسطة المستوطنات، التي تحول دون تحقيق حل الدولتين وظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً على النحو الذي يتصوره المجتمع الدولي، بما يتماشى مع العديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

واو - المعاناة المتزايدة في غزة

45- ما فتئت غزة تخضع لحصار كامل منذ عام 2007 وقد تعين عليها أن تتعامل مع آثار العديد من العمليات العسكرية التي دمرت بنيتها التحتية. وفي أيار/مايو 2021، تعرضت غزة لأسوأ عملية عسكرية منذ تلك التي شُنت في عام 2014. وألحقت العملية العسكرية أضراراً جسيمة بالبنية التحتية المحطمة بالفعل، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والكهرباء والإنترنت، والمصانع، والمباني المكتبية، والوحدات السكنية، والمرافق التعليمية، ومراكز الرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، انخفض الاستثمار ورصيد رأس المال الحقيقي، وعانى اقتصاد غزة تراجعاً تكنولوجياً، وأصبحت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لا تُسهم إلا بقدر ضئيل في النمو في السنوات الأخيرة⁽³⁰⁾.

(26) المرجع نفسه.

(27) انظر الرابط: <https://www.ochaopt.org/data/demolition>.

(28) European Union, 2021, One-year report on demolitions and seizures in the West Bank, including East Jerusalem (الاتحاد الأوروبي، 2021. تقرير سنة واحدة عن أعمال الهدم والمصادرة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية)، متاح على الرابط: https://www.eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/one-year-report_en?s=206.

(29) المرجع نفسه.

(30) البنك الدولي، 2021، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، تشرين الثاني/نوفمبر.

46- وأدى تدمير القاعدة الإنتاجية إلى ترسيخ الاعتماد الكبير لغزة على المساعدات والتحويلات والإنفاق من جانب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومن جانب الحكومة الفلسطينية. ولذلك، تؤثر التقلبات في هذه التدفقات تأثيراً شديداً على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية العامة، بما في ذلك مستوى الفقر وعمقه. وحالياً، يعتمد 80 في المائة من سكان غزة على المساعدات الدولية. والتجربة المعيشية في غزة هي مزيج من أزمات الفقر والبطالة، وعدم كفاية الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على التنقل، ونقص الكهرباء، والتدهور البيئي، والتأثير النفسي المستمر المترتب على حصار دام 15 عاماً وصراعات طال أمدها.

47- وللتعامل مع الفقر، تستخدم الأسر المعيشية في غزة آليات مختلفة للتكيف مثل الاقتراض، أو بيع الأصول، أو تقليل الإنفاق على السلع والخدمات، أو تقبل منتجات أردأ جودة. وفضلاً عن ذلك، تُجبر الأزمة الأطفال على ترك المدرسة لتدعيم دخل الأسرة عن طريق عمالة الأطفال في أنواع عمل شتى، بما في ذلك في أعمال البناء وجمع الحصى والهدم⁽³¹⁾.

48- ويتطلب التعافي من الأضرار التي أوقعت أثناء آخر عملية عسكرية عدة مئات الملايين من الدولارات. وتقع غزة في دائرة مفرغة دائمة، حيث تقتصر بصورة عامة تدخلات الحكومة الفلسطينية والمجتمع الدولي والجهات المانحة على الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل العاجلة، فلا يبقى سوى قدر ضئيل من الموارد لمعالجة أوجه القصور الهيكلية والأسباب الجذرية والاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، تؤدي القيود المفروضة على استيراد المدخلات والتكنولوجيا إلى إعاقة جهود إعادة التأهيل والتعافي.

49- ومع ذلك، يمكن عكس هذا الاتجاه النزولي. فبحسب بعض التقديرات، من شأن تخفيف مجموعة من القيود واستعادة إمدادات الكهرباء المنتظمة ودفع المرتبات بانتظام أن تعزز جميعها القوة الشرائية للأسر المعيشية بنسبة 55 في المائة، وأن تزيد الصادرات بنسبة 625 في المائة، وأن تضاعف الواردات وأن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39 في المائة، ويمكن لهذه الانتعاشة في النشاط الاقتصادي أن تقلل من البطالة بنسبة 23 في المائة⁽³²⁾.

50- ومشاكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، في غزة وأماكن أخرى، هي في طبيعتها مشاكل سياسية أساساً. ويتطلب الانتعاش المستدام في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إنهاء قيود نظام قائمة الاستخدام المزدوج المفروضة على استيراد المعدات والمدخلات والتكنولوجيا، وكذلك رفع جميع القيود المفروضة على التنقل وإنهاء الحصار المفروض على غزة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009). وفضلاً عن ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة سيتسارع إذا حدثت إعادة التوحيد الاقتصادي والإداري والسياسي لغزة مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

(31) انظر الرابط: <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/acaps-thematic-report-palestine-political-economy-gaza>

(32) Tony Blair Institute for Global Change, 2018, Assessing the economic impact of easing measures for the Gaza Strip (معهد توني بلير للتغيير العالمي، 2018، تقييم التأثير الاقتصادي لتدابير التخفيف على قطاع غزة)، متاح على الرابط: <https://institute.global/advisory/assessing-economic-impact-easing-measures-gaza-strip>.

ثانياً - الأزمة المالية تتعمق

ألف - تضائل المساعدات، وتزايد الديون العامة والمتأخرات

51- منذ عام 2020، وقعت الحكومة الفلسطينية في براثن أزمة من أعمق الأزمات المالية في تاريخها. وتتميز هذه الأزمة بفجوة تمويلية كبيرة وتراجع حاد في المساعدات الخارجية واستنفاد مصادر الاقتراض المحلية. وبصرف النظر عن الاحتلال، تظل الإدارة المالية هي أكبر تحدٍ تواجهه الحكومة الفلسطينية بسبب تأثيرها على القدرة على الاضطلاع بوظائف الدولة الأساسية والوفاء بالتزاماتها بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وتوفير السلع والخدمات العامة الأساسية، وتطوير البنية التحتية المادية والمؤسسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلنت الحكومة الفلسطينية أنها لا تستطيع أن تدفع سوى 75 في المائة من مرتبات الموظفين العموميين. وبحلول أواسط حزيران/يونيه 2022، كانت الحكومة الفلسطينية لا تزال تدفع 80 في المائة من مرتبات موظفي القطاع العام⁽³³⁾.

52- والأزمة المالية ناجمة بالدرجة الأولى عن العواقب الاقتصادية للاحتلال. فبحلول نهاية الفترة الانتقالية (1994-1999)، كانت الحكومة الفلسطينية قادرة على موازنة الميزانية وكانت معظم مساعدات المانحين تهدف إلى تمويل التنمية (الشكلان 1 و2). بيد أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، فرضت السلطة القائمة بالاحتلال قيوداً على التنقل، وانكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 27 في المائة في الفترة 2000-2002. ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً حاداً وانتقلت الحكومة من وضع الميزانية المتوازنة إلى حالة عجز متكرر وصل إلى 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002.

الشكل 1

العجز المتكرر في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(بالنسبة المئوية)



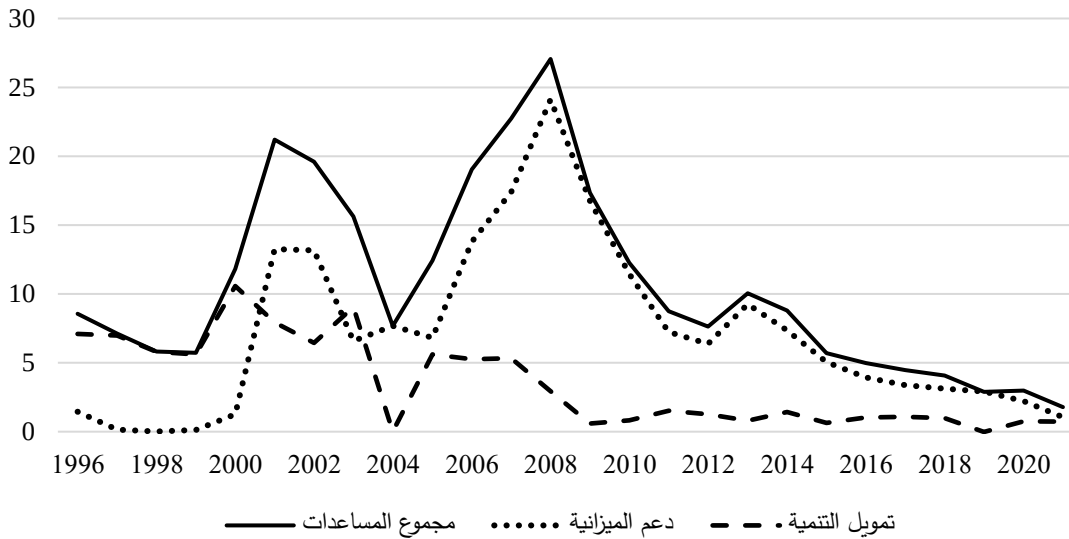
المصدر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

(33) Palestinian Ministry of Finance and Planning, 2022, Full-year report 2021: Fiscal development and macroeconomic performance; World Bank, 2022 تقرير العام الكامل لعام 2021: التنمية المالية وأداء الاقتصاد الكلي؛ والبنك الدولي، (2022).

الشكل 2

مساعداً المانحين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(بالنسبة المئوية)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

53- وفي بيئة تحدث فيها الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية على نحو متواتر، ظلت الحكومة الفلسطينية تتخذ إصلاحات مالية بعيدة المدى. فبحلول عام 2021، تمكنت الحكومة من خفض العجز المتكرر إلى 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بنسبة 23,9 في المائة في عام 2007، ومن رفع الإيرادات العامة إلى 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بنسبة 17 في المائة في عامي 2012 و2013، وهي نسبة مواتية بالمعايير المقارنة. وفي الفترة نفسها، نجحت الحكومة الفلسطينية في تقليص نسبة الإنفاق الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 20 نقطة مئوية، من 50,5 في المائة عام 2007 إلى 30,4 في المائة في عام 2021.

54- وعلى الرغم من أن العجز قد لا يبدو متطرفاً بالمعايير العادية، فإنه يثير شواغل كبيرة في السياق الفلسطيني الفريد الذي لا تنطبق فيه معايير الاستدامة المالية التقليدية. فليس لدى الحكومة الفلسطينية مصرف مركزي، ولا هي تُصدر عملة وطنية، ولديها وصول ضئيل إلى الأسواق المالية الدولية، وقد استنفدت الحدود الآمنة للاقتراض المحلي. ويمكن للاقتصادات الأخرى أن تتحمل عجزاً ونسب ديون أكبر بكثير لتحفيز الاقتصاد أو دورات الأعمال السلسة، ولكن الحكومة الفلسطينية تقتصر على الأدوات اللازمة وحيز السياسة المالية اللازم للقيام بذلك دون دعم كافٍ من المانحين.

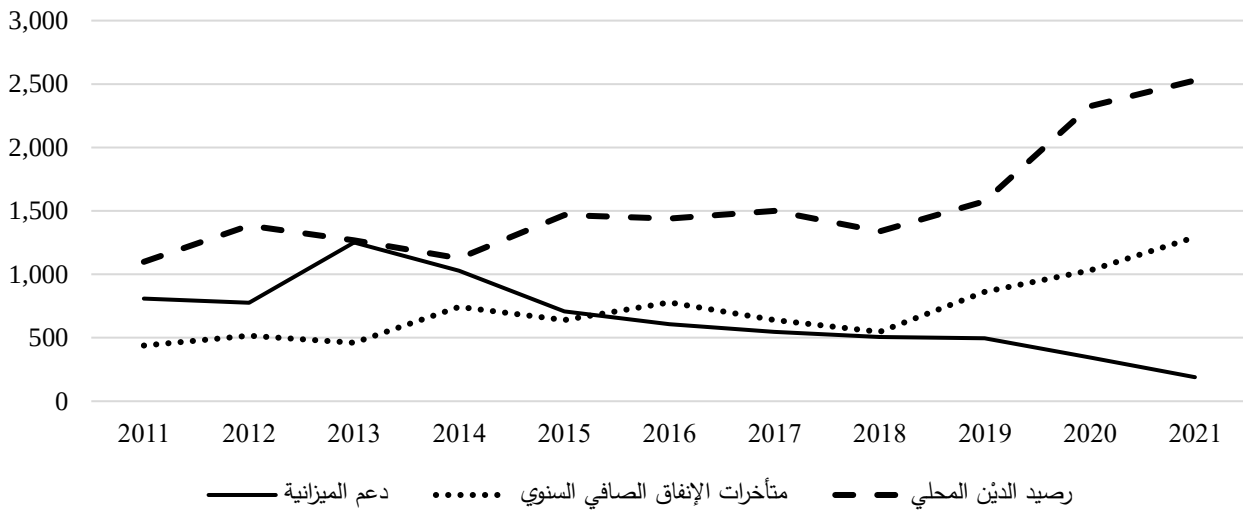
55- وقد أصبح الأفق المالي مظلماً مع انخفاض المساعدات واستنفاد مصادر الاقتراض المحلية الآمنة. وفي عام 2021، انخفض مجموع المساعدات إلى 317 مليون دولار، أو 1,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو انخفاض حاد من 2 مليار دولار، أو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2008. وفي الوقت نفسه، انخفض دعم الميزانية إلى النصف بالمقارنة بعام 2020، فبلغ 186 مليون دولار. أو 1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بـ 24 في المائة في عام 2008. وفي الفترة 2007-2018، في المتوسط، غطى دعم الميزانية 80 في المائة من عجز الميزانية المتكرر ولكنه لم يغط 54 و25 و18 في المائة من العجز في السنوات 2019 و2020 و2021، على التوالي. وفي الوقت نفسه، انخفض الدعم الإنمائي من ذروة بلغت 10,6 في المائة في عام 2000 إلى 0,73 في المائة في عام 2021.

56- ومع انخفاض المساعدات الخارجية وتسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل، أُجبرت الحكومة الفلسطينية على سد الفجوة المالية عن طريق زيادة كبيرة في الاقتراض من المصارف المحلية وتراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص المحلي وصندوق المعاشات التقاعدية. وبحلول نهاية عام 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 3,8 مليارات دولار، وبلغ رصيد المتأخرات نحو 3 مليارات دولار، أي أنهما يبلغان معاً 38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁴⁾. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدين المحلي إلى 2,53 مليار دولار، أو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و23 في المائة من الائتمان الكلي، وكان أعلى من حد الـ 15 في المائة الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية. ويوضح في الشكل 3 العقد السابق الذي شهد، في آن واحد، انخفاضاً في دعم الميزانية من جانب المانحين من ناحية وتزايد أرصدة الدين العام والمتأخرات من الناحية الأخرى.

الشكل 3

المؤشرات المالية

(بملايين الدولارات)



المصدر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

57- وفضلاً عن ذلك، بلغ دين الموظفين العموميين تجاه الجهاز المصرفي 1,8 مليار دولار، ما زاد من انكشاف النظام تجاه الحكومة وموظفيها، والذين يبلغ نصيبهما معاً 40 في المائة من مجموع الائتمان المصرفي. والرصيد المتزايد للدين العام والمتأخرات والمستوى المرتفع لتعرض النظام المصرفي للخطر من حيث التعاملات مع الحكومة وموظفيها هما أمران يزيدان من مخاطر تسرب عدم الاستقرار إلى باقي الاقتصاد عن طريق مزاحمة القطاع الخاص وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، دفع قطاع التشييد إلى أقصى حد يمكن بلوغه بسبب الديون المستحقة على القطاع العام⁽³⁵⁾. وينبغي استباق الحلقة المفرغة التي يمكن أن يؤدي فيها التباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى تفاقم الأزمة المالية عن طريق خفض الإيرادات العامة.

(34) وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، 2022.

(35) Portland Trust, 2021, Palestinian Economic Bulletin 181 (بورتلاند ترست، 2021، النشرة الاقتصادية الفلسطينية رقم 181)، متاحة على الرابط: <https://portlandtrust.org/bulletins/palestinian-economic-bulletin-october-2021/>.

باء - منشأ حالة الضعف المالي الشديد

58- مرت ثمانية وعشرون عاماً على التوقيع على بروتوكول باريس الذي يهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية لفترة انتقالية قدرها خمس سنوات. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود، لا يزال بروتوكول باريس هو الإطار العام الذي يحكم ويقيد ويشكل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والتجارية الفلسطينية.

59- والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي أقيمت في بروتوكول باريس تقضي على إمكانيات الاستدامة المالية عن طريق تعزيز حالة الضعف وعدم التيقن. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لبروتوكول باريس في إنشاء آلية التخليص الجمركي، فتقوم إسرائيل بتحصيل الضرائب على الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها وبتحويل إيرادات التخليص الجمركي إلى الحكومة الفلسطينية على أساس شهري. ويترك هذا الترتيب أكثر من ثلثي الإيرادات المالية الفلسطينية تحت سيطرة السلطة القائمة بالاحتلال، والتي يمكنها (وكثيراً ما تفعل ذلك) تعليق تحويل الإيرادات و/أو تطبيق خصومات أحادية الجانب تقتصر على الشفافية. وعلى سبيل المثال، سنت حكومة إسرائيل، في تموز/يوليه 2018، قانوناً يقضي بخصم مبالغ من إيرادات التخليص الجمركي تعادل المدفوعات التي قدمتها الحكومة الفلسطينية إلى أسر السجناء الفلسطينيين في إسرائيل وأسر الفلسطينيين الذين قُتلوا في هجمات أو هجمات مدّعاة ضد إسرائيليين⁽³⁶⁾. وبلغت هذه الخصومات 104 ملايين دولار في عام 2021.

60- وقد استشهدت منظمات دولية ومنظمات أخرى بالبحوث الرائدة التي يُجريها الأونكتاد، منذ عام 2011، بشأن تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى خزانة إسرائيل، ما وضع الموضوع على جدول أعمال المفاوضات. وقد أدى ذلك إلى رد مئات الملايين من الموارد المسربة إلى الحكومة الفلسطينية في عامي 2018 و2019، بيد أن هذا التسرب لم يوقف بعد. ومحاولات المنظمات الفلسطينية والدولية الرامية إلى تقدير التسربات غير شاملة، ولكنها تشير جميعها إلى فقدان مقادير كبيرة من الموارد المالية كل عام.

61- وتؤدي القيود المعقدة المتعددة الطبقات التي تُنفذ في ظل الاحتلال إلى خنق النشاط الاقتصادي والقضاء على مكاسب الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن أن تعزز الإيرادات، ما يؤدي إلى ترسيخ الضائقة المالية. ويقدر البنك الدولي أن زيادة وصول الحكومة الفلسطينية والمنتجين الفلسطينيين إلى المنطقة 'ج' وحدها سيعزز الإيرادات السنوية بمقدار 6 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁷⁾، أو 960 مليون دولار في عام 2021، وهو رقم مرتفع بما يكفي للقضاء على 76 في المائة من العجز المالي في عام 2021. إذ لا تمنع سلطة الاحتلال الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة "ج" فحسب، بل إنها لا تلتزم أيضاً بأحكام الاتفاق المؤقت لعام 1995 وذلك بعدم قيامها بتحويل الإيرادات الضريبية المحصلة في المنطقة "ج" إلى الحكومة الفلسطينية. وتتطلب المرونة المالية وأهمية الموضوع إزالة القيود، للتمكين للنمو الاقتصادي الذي سيقترن إلى مكاسب في الإيرادات وتخفيف الضغط على الحكومة للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق الاجتماعي والعمل كدعم عمل الملاذ الأخير.

62- ووقف تسرب الموارد المالية، والسماح للفلسطينيين بالوصول إلى المنطقة (ج) ورفع الحصار عن غزة ورفع القيود الأخرى المفروضة على الأنشطة الإنتاجية في الضفة الغربية هي أمور يمكن، في جميع الاحتمالات، أن تقضي على العجز المالي بالكامل وأن تزيد الحيز المالي الفلسطيني إلى أقصى حد. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى إنهاء الاعتماد على المساعدات وإلى تمكين الحكومة الفلسطينية من أن

(36) الوثيقة TD/B/67/5.

(37) World Bank, 2014, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, Washington, D.C (البنك

الدولي، 2014، المنطقة "ج" ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن العاصمة).

تباشر بصورة واقعية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تمويل التنمية والاستثمار في إعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية والمؤسسية والمادية، فضلاً عن توفير المنافع العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وإلى أن تتمكن الحكومة الفلسطينية من التغلب على العوامل الكامنة وراء الهشاشة المالية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني عن طريق تقديم دعم مالي هادف وقابل للتنبؤ به يمكن أن يحافظ على الحد الأدنى من الأوضاع المعيشية اللائقة.

جيم - الطريق إلى الاستدامة وإلى المرونة المالية

63- على الرغم من البيئة السياسية التي تزداد سوءاً وتراجع مساعدات المانحين، تواصل الحكومة الفلسطينية السعي إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحديد رؤى التنمية، وآخرها خطة التنمية الوطنية للفترة 2021-2023، التي تؤكد على التنمية العنقودية المتوازنة القائمة على المزايا التنافسية الإقليمية وفك الارتباط التدريجي عن الاحتلال. والهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية والتمكين للمرأة والشباب، وكذلك الانفتاح على الأسواق العالمية، مع تعميق وتوسيع العلاقات مع المنطقة العربية. وتعترف الخطة بحدود التنمية في ظل الاحتلال، وتهدف إلى الاستفادة من التمكين الاقتصادي من أجل إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة وليس السعي حصرياً إلى تحقيق رفاهية مراوغة في ظل الاحتلال⁽³⁸⁾. وينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني عن طريق تقديم الدعم السياسي والاقتصادي الكافي لتمكينه من تحقيق الأهداف المثيرة للإعجاب الواردة في الخطة.

64- ولا يزال الاحتلال هو السبب الجذري للأزمة المالية الفلسطينية المزمنة والعقبة الرئيسية أمام الاستدامة المالية. وقد أدت الجائحة وانخفاض الدعم من المانحين إلى مجرد إمالة اللثام عن وضع موجود فعلاً من قبل وكشف حالة الضعف المالي الشديد. ويتطلب المسار الأمثل إلى تحقيق الاستدامة المالية إنهاء الاحتلال وتمكين الحكومة الفلسطينية من السيطرة السيادية على حدودها، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وأن يكون لها القدرة على تحصيل الإيرادات بشكل مستقل. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير للتخفيف من الوضع المالي الخطير عن طريق ما يلي:

(أ) رد الاتجاه المتمثل في تناقص مساعدات المانحين لضمان أن تكون للحكومة الفلسطينية القدرة على البقاء، وسد فجوة التمويل المتكررة، وزيادة الإنفاق على التنمية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ب) ضمان أن تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولياتها بموجب القانون الدولي عن طريق رفع جميع القيود الاقتصادية، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على الامتناع عن إجراء الاقتطاعات الأحادية الطرف من إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية وعن وقف التحويلات؛

(ج) تيسير المفاوضات من أجل الإنهاء الشامل لتسرب الموارد المالية الفلسطينية. وهذا يستلزم إنشاء آليات شفافة لتبادل جميع البيانات المتصلة بالتجارة والبيانات المالية ذات الصلة بين الحكومة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ويحتاج نظام المقاصة الورقي الحالي لتسوية المعاملات بين الاقتصاديين إلى رفع مستواه إلى نظام آلي مترابط يسمح بتبادل البيانات بطريقة سريعة وشاملة ودقيقة. ويهدف مشروع التعاون التقني الذي أطلقه الأونكتاد مؤخراً إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز قدرات إدارة الجمارك الفلسطينية ورفع مستوى نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية الذي تستخدمه الحكومة الفلسطينية.

(38) انظر الرابط: <https://andp.unescwa.org/plans/1293>.

ثالثاً - المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - الإطار والأهداف

65- على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف، ظل الأونكتاد يدعم الشعب الفلسطيني عن طريق إجراء البحوث الموجهة نحو السياسات، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

66- ويستجيب برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للفقرة 127(ب) من عهد بريدجتاون، التي تطلب من الأونكتاد "مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة وبحث التكاليف الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية ... بقصد التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاكسة المفروضة على الشعب الفلسطيني". فضلاً عن ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبعة قرارات (هي القرارات 20/69، و12/70، و20/71، و13/72، و18/73، و10/74، و20/75) من الأونكتاد أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

67- وبرنامج الأونكتاد، الذي يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، يتناول المعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته الناشئة عن طريق المجموعات الأربع التالية:

- (أ) سياسات التجارة والاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛
- (ب) تيسير التجارة واللوجستيات؛
- (ج) التمويل والتنمية؛
- (د) مؤسسات الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة.

باء - الأنشطة التنفيذية الجارية

68- استجابة للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2021 تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال⁽³⁹⁾. وقُدِّم تقييم للتكاليف الاقتصادية للقيود وسياسة الإغلاق التي فرضت في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، إلى جانب تقديرات لمستوى الفقر الإضافي الناجم عن القيود والعمليات العسكرية من حيث معدل الفقر وفجوة الفقر على مستوى الأسرة المعيشية، والتكلفة الدنيا للقضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المحتمل الذي كان يمكن تحقيقه لو لم تحدث التدابير الضارة الإضافية وسياسة الإغلاق. وأعقب التقرير دراسة أكثر تفصيلاً بشأن سياسة الاحتلال، وكبح التنمية، وتفاقم الفقر في الضفة الغربية⁽⁴⁰⁾.

69- وفي حزيران/يونيه 2021، عقد الأونكتاد حلقة عمل في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني لعرض إطاره المُدمج الجديد للمحاكاة على المؤسسات الفلسطينية. وشملت قائمة المستفيدين

(39) الوثيقة A/76/309.

(40) UNCTAD, 2021, *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Arrested Development and Poverty in the West Bank* (United Nations publication, Geneva) 2021، التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

المؤسسات الحكومية ومعاهد البحوث والمؤسسات الأكاديمية. وكما هو الحال في الإصدارات السابقة، جرى تقاسم النموذج المحدث مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لتمكينهما من التنبؤ بأفاق الاقتصاد الفلسطيني ولتزويد صانعي السياسات والقطاع الخاص بأدوات عملية لتقييم الجوانب الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني؛ وتقييم خيارات السياسات والسيناريوهات البديلة؛ والمساعدة في صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70- وفي أوائل عام 2022، وقع الأونكتاد اتفاقاً مع وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية بشأن جولة جديدة من التعاون في إدارة الجمارك على أساس النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). ويهدف المشروع، في جملة أمور، إلى تحديث نظام "أسيكودا العالم" (ASYCUDA World) إلى أحدث إصدار، وإلى تقديم التدريب إلى موظفي الجمارك الفلسطينيين في مجالات مثل التقييم الجمركي، وتحليل المخاطر، وضوابط ما بعد التخليص الجمركي. والهدف من المشروع هو تعزيز الوضع المالي للحكومة الفلسطينية ودعم جهودها في اتجاه تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية.

71- وما فتئ الأونكتاد يعمل مع وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية في مشروع لإعادة العمل بنظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي في المؤسسات الفلسطينية. ويهدف المشروع إلى تحسين جودة ونطاق الإدارة المالية العامة الفلسطينية.

جيم - التنسيق، وتعبئة الموارد، والتوصيات

72- في عام 2021، واصل الأونكتاد تقديم دعمه إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وواصل البرنامج تعزيز دعمه المستمر للشعب الفلسطيني على الرغم من الأوضاع الميدانية المعاكسة والمتزايدة الصعوبة.

73- وفي أواخر عام 2020، تلقى الأونكتاد منحة من حكومة المملكة العربية السعودية للحفاظ على القدرات المهنية المطلوبة في الأونكتاد للوفاء بولايته ودعم جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمول المنحة مشروعاً يهدف إلى تعزيز قدرة الأونكتاد على دراسة التكاليف الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية، بغية التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاكسة المفروضة على الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

74- ولا يزال النقص في الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على تنفيذ ولاياته وتلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدة التقنية لدى الشعب الفلسطيني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم موارد لتمكين الأونكتاد من تلبية الطلبات المنصوص عليها في مافيكينو نيروبي وعهد بريدجتاون وفي قرارات الأمم المتحدة.